اختبار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في العراق وفقاً لقانون OKUN للمدة(2004-2024)

الباحثة : بتول زهير منصور

الأستاذ الدكتور: سامي عبيد محمد التميمي

جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

المستخلص :

يهدف البحث إلى فهم طبيعة العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة ، وللتأكد من مدى سريان قانون اوكن Okun Laws في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2024 ، ويستخدم البحث نموذج لاختبار صلاحية قانون اوكن في الأجل القصير. ويؤكد البحث صحة قانون اوكن من خلال اثبات العلاقة السلبية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في العراق خلال المدة 2004-2024. واظهرت النتائج التطبيقية أن معامل اوكن في الاقتصاد العراقي يبلغ (3.72-) وفقا لنموذج الفجوة.

ويوصي البحث بضرورة تطوير سوق العمل ، وتعزيز سياسات التنويع وموأمه مخرجات التعليم مع احتياجات القطاعات الانتاجية ، لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام قادر على توليد فرص عمل مستقرة وطويلة الأجل .

الكلمات المفتاحية: البطالة , النمو الاقتصادي , قانون OKUN

*بحث مستل من رسالة ماجستير

Testing the Relationship between Unemployment and Economic Growth in Iraq According to Okun's Law (2004–2024)

Researcher: Batool Zaher Mansour

Supervisor: Prof. Dr. Sami Abdul-Majid Al-Tamimi

College of Administration and Economics – Department of Economics -University of Basra

Abstract :

This study aims to understand the nature of the relationship between the growth of Gross Domestic Product (GDP) and the unemployment rate, and to verify the validity of Okun's Law in the Iraqi economy during the period 2004–2024. The research employs a model to test the validity of Okun's Law in the short run. The findings confirm the applicability of Okun's Law by demonstrating an inverse relationship between GDP growth and unemployment in Iraq during the study period. The empirical results show that the Okun coefficient in the Iraqi economy reached (-3.72), according to the gap model .

The study recommends the necessity of developing the labor market and enhancing employment policies, as well as aligning educational outputs with the needs of productive sectors, to ensure sustainable economic growth capable of generating stable and long-term job opportunities.

Keywords: Unemployment, Economic Growth, Okun's Law

المقدمة

يعد النمو الاقتصادي من المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة في أي دولة سواء كانت نامية ام متقدمة ، فالسياسات الاقتصادية في اغلب الدول تسعى الى تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة إذ إن معدل النمو يعد مؤشر على تغير مستوى الرفاه الاقتصادي للبلد الذي يتم قياسه من خلال الناتج المحلي الإجمالي ، إذ إن اغلب كتب الاقتصاد الكلي تعتبر ان النمو الاقتصادي دلالة على زيادة السلع والخدمات داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة . من ناحية أخرى هناك متغيراً اخراً مهم جداً أيضا وهو معدل البطالة والذي تسعى دول العالم إلى تخفيضه إلى المستويات الطبيعية ، فمستوى البطالة يعبر عن مستوى العاطلين عن العمل في الدولة وبحسب تعريف منظمة العمل الدولية فان العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ولكن دون جدوى .

ويعد قانون اوكن من اهم العلاقات الاقتصادية الكلية تفسر العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة على المستويين النظري والتطبيقي ، فمن الناحية النظرية فإن هذا القانون يربط بين سوق السلع والخدمات وسوق العمل ، إذ يصف العلاقة بين التغيرات – قصيرة وطويلة الأجل – في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في معدل البطالة ، بعبارة أخرى تحديد معدل النمو المرغوب فيه لتخفيض معدل البطالة، ومن الناحية التطبيقية فإن معامل اوكن يساعد في التنبؤ وصنع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويحاول البحث قياس وتحليل طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة وفقا لقانون اوكن في العراق ، التي ما زالت رهينة القطاع النفطي وضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .

ولذلك فإن التحدي الأول للاقتصاد العراقي هو النمو الخلاق المستدام فإذا لم يكن هناك نمو مستدام وبمعدلات عالية لا يمكن الحديث عن أي استراتيجية لتخفيض معدلات البطالة ولكن عندما يغدو الاقتصاد ديناميكيا وينمو بمعدلات عالية يصبح امرا ممكنا ولذلك فإن اول واكبر تحدي هو تحقيق النمو الخلاق والمستدام ولكن الإشكالية تضل في كيفية التي يمكن من خلالها تحقيق مثل هذا النمو ؟

مشكلة البحث : تعد البطالة من ابز التحديات التي تواجه دول العالم ، نظرا لما تترتب عليها من تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية بالغة التأثير ، وعلى الرغم من تحقيق العراق معدلات نمو متفاوتة خلال المدة (2004-2024) ، الا ان معدلات البطالة لا زالت مرتفعة نسبيا ، الامر الذي يطرح تساؤلا حول مدى انطباق قانون OKUN في الاقتصاد العراقي. ومن هذا المنطلق تتحدد مشكلة الدراسة حول الإجابة عن التساؤل الآتي :

ما مدى صحة قانون اوكن لتفسير العلاقة السلبية بين البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة ؟

فرضية البحث : يستند البحث على الفرضية الرئيسة الآتية :

وجود علاقة سلبية بين البطالة والنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث ، أي أن الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي الى انخفاض معدل البطالة والعكس صحيح .

أهمية البحث : تعد العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي احدى القضايا الجوهرية التي نالت حيزاً واسعاً من اهتمام الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية ، نظرا لانعكاسها المباشر على الأداء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي ، فالاقتصاد الذي يحقق معدلات نمو مرتفعة من دون أن يقابلها تحسن في معدلات البطالة - يسمى بالنمو بلا وظائف Jobless Growth – يعاني من اختلالات هيكلية

هداف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية :

- تحليل تطور كل من البطالة والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2004-2024
- تحليل طبيعة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في العراق
- اختبار قانون اوكن في الاقتصاد العراقي خلال المدة

منهجية البحث : اعتمد البحث المنهج الاستقرائي ، وباستخدام أسلوب التحليل الوصفي ، لتحليل التطور في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتطور في معدلات البطالة ،وذلك من خلال الاستعانة بالبيانات الإحصائية والاشكال البيانية للمدة (2004-2024) ، ومن ثم توصيف طبيعة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي . فضلا عن استخدام أسلوب التحليل الكمي للتأكد من صحة قانون اوكن في الاقتصاد العراقي , وذلك من خلال الاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية E-views13

الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية : 21سنة تغطي المدة الممتدة من عام 2004 وحتى عام 2024 .

الدراسات السابقة:

1- السعدي,(2013) بعنوان "تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون أوكن" تحاول هذه الدراسة قياس العلاقة بين النمو والبطالة في الاقتصاد العراقي باستخدام قانون أوكن فضلاً عن معرفة طبيعة هذه العلاقة في الاقتصاد العراق كاقتصاد تام ومدى قساوة سوق العمل فيه ولذلك فإن هذه الدراسة في(potentioal output) تهدف إلى تقدير الناتج الكامل للاقتصاد العراقي لمعرفة مدى الفجوة القائمة بين الناتج الحقيقي الناتج الكامل أي بمعنى معرفة الهدر الذي يحصل في الموارد الاقتصادية في العراق. تختلف دراستنا الحالية عن دراسة السعدي في المدة الزمانية، إذ اعتمدت دراستنا على أحدث سلسلة زمنية متاحة للباحثة(2004-2024) مقارنة بالمدة الزمنية لدراسة السعدي(1970-2010) . كما أن دراسة السعدي اختبرت

قانونOKUN باستخدام نموذج الفجوة اما دراستنا اختبرت قانونOKUN باستخدام نموذج الفجوة و الفروق و الديناميكي.

2-موسى,(2015) بعنوان " قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة(1990-2013)" تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق اضافة إلى المصادر الأخرى خلال المدة من(1990-2013). تختلف دراستنا الحالية عن دراسة موسى في الحدود الزمانية ، فدراسة موسى تناولت الموضوع للمدة(2004-2013) فقط، اما دراستنا تناولت الموضوع للمدة(2004-2024) ، كما ان دراسة موسى ركزت على التشغيل بينما دراستنا الحالية ركزت على البطالة.

3-رشيدة, السعيد,(2015) بعنوان " قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر.1990-2013" تهدف إلى معرفة العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر وتحديد الإجراءات اللازمة للحد من البطالة وإلى التعرف على أسباب البطالة في الجزائر ومعرفة العامل التي يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي. تختلف دراستنا الحالية عن دراسة السعيد في الحدود الزمانية، والمكانية، فدراسة السعيد تناولت الموضوع للمدة (1990-2013)في الجزائر، اما دراستنا الحالية فقد تناولت الموضوع للمدة (2004-2024)في العراق.

المبحث الاول: البطالة والنمو الاقتصادي – اطار نظري

أولا: مفهوم البطالة وانواعها

1- مفهوم البطالة

تعد البطالة Employment من المفاهيم التي نالت أهمية كبيرة في المجتمعات الحديثة، إذ خضعت لبحوث ودراسات متعددة، أصبحت قضية البطالة محط اهتمام كبير للباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين لكونها قضية تبرز بشكل دائم وملح على الساحة العالمية ،إذ تناقش بشكل دائم في الدوريات العلمية المتخصصة. وتتفاوت هذه البطالة من مجتمع لأخر ومن دولة الى أخرى حيث تعتبر المصدر الرئيس لمعظم الأزمات الاجتماعية وتهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي بشكل شامل، تعتبر البطالة بانها حالة توقف قسري تصيب جزء من القوة العاملة في المجتمع على الرغم من مقدرتهم واستعدادهم التام للعمل وبحثهم في الحصول على فرص وظيفية.(الشمري و على الله,186:2014) وقد تنوعت أراء الاقتصاديين في اعطاء تعريف موحد للبطالة وفقاً للهدف الذي ترغب في الوصول إليه ان كان اقتصادياً ام سياسياً ام اجتماعياً.(رشيد و محسن, 271: 2017)

تعرف البطالة بأنها الظاهرة التي تمنع الافراد من ممارسة العمل خلال فترة زمنية معينة بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم على الرغم من أنهم في سن العمل ولديهم القدرة والرغبة على العمل ويبحثون عنه. يمكن تعريف البطالة من منظور آخر بانها عدم التوظيف الكامل للموارد ،مما يسبب في وجود وحدات من عنصر العمل التي

لا تستخدم في مكانها الصحيح.(علي،2022: 43) كما عرفها البنك الدولي تلك الفئة من القوة العاملة الذي ليس لها عمل لكنها حاضرة وتبحث عن فرص عمل. (عبد الستار و النعيمي،134:2019) ويقصد بالبطالة حسب تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) كافة الافراد الذين هم في السن القانوني للعمل ،راغبين فيه وباحثين عنه لكنهم لا يجدونه.(المياحي ,2024: 322)

وتأسيساً على التعاريف السابقة يمكننا تعريف البطالة بانها التوقف الاجباري او الاختياري لجزء من القوى العاملة في مجتمع ما رغم الجاهزية والرغبة الاكيدة لدى القوة العاملة في العمل والانتاج ويبحثون عنه بالوسائل التقليدية والحديثة (الاليكترونية) ولكن دون جدوى.

2- انواع البطالة

تعد ظاهرة البطالة بأنواعها المختلفة من بين أهم العلامات الدالة على ضعف اقتصاديات الدول النامية, هناك الكثير من المقاييس لتحديد أنواع مختلفة من البطالة, تختلف انواع البطالة وفقاً لاختلاف المكان والمدة الزمنية ومن أهم انواع البطالة الشائعة الاتي:

البطالة الهيكلية: تنشأ هذه البطالة نتيجة التغيرات التي تحدث بشكل مفاجئ على الهيكل الانتاجي في الاقتصاد الوطني، وتحدث نتيجتها ارتفاع الطلب على بعض المهن وانخفاضه على مهن أخرى ،كما ان كثير من الاشخاص يعانون من البطالة الهيكلية لان خبرتهم تكون محدودة ولا يملكون مهارات كافية لتأدية المهام المطلوبة في الوظائف المتاحة.(النجار,844:2024)

البطالة الاحتكاكية : تعتبر مؤقتة لعلاقتها بأسباب وقتية عابرة حصيلة التغيرات الناتجة في سوق القوى العاملة (الثعلبي،6:2017) نتيجة نقص المعلومات عند العاطلون عن العمل وكذلك الذي لديهم فرص عمل اي ان عدم التقاء جانب العرض مع جانب الطلب ، من الضروري تجهيز مركز لتوفير وجمع المعلومات المتعلقة بفرص التشغيل وهذا يهدف الى تقليص الوقت للبحث عن العمل ويسمح للأشخاص الباحثين عن العمل باختيار الفرص المتوفرة بسرعة وكفاءة اعلى .وتتميز هذه البطالة عن البطالة الهيكلية ان العمال في ألأولى يمتلكون الخبرات والمهارات اللازمة لأشغال الوظائف الشاغرة، بينما في الثانية يفتقر العاطلين هذه المهارات مما يلجئون الى تغير مهنهم او الاستمرار في البطالة ودون العثور على وظائف تناسب خبراتهم (معروف، 2005: 212)

البطالة الدورية : وهي البطالة الناشئة من تغير في الطلب الاجمالي في الاقتصاد بسبب التقلبات في النشاط الاقتصادي حينما يواجه الاقتصاد تراجع الطلب الاجمالي في اوقات الركود والانكماش مما ينتج عنه ان عدد من الفئة العاملة تخسر وظائفها هذا ينتج عنه زيادة في معدلات البطالة وتسمى بالبطالة العابرة اما في اوقات الانكماش والرواج يزداد الطلب الكلي ويؤدي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة فيزداد الاستخدام ويقل معدل البطالة . وهي تبرز في البلدان المتقدمة صناعياً(الثعلبي،5:2017)

البطالة الموسمية : تحدث البطالة الموسمية بسبب طبيعة العمل في المشاريع والقطاعات التي تتغير فيها الظروف المناخية او الموسمية (حسين والشرع ، 2020 : 286) في موسمها تشهد قطاعات مثل الزراعة والسياحة تزايد الحاجة على الأيدي العاملة وتنخفض الحاجة خارج هذه المدة مما يسبب إلى حدوث بطالة موسمية.(القريشي، 2007 : 193).وتمثل البطالة الموسمية إلى حد بعيد البطالة الدورية إلا أنها ضمن فترة زمنية قصيرة(الثعلبي،2017: 8)

البطالة المقنعة : يسمى هذا النوع من البطالة بالمستترة لأنها تكون غير ملحوظة، ويحدث بسبب تكدس عدد من العمال بشكل يتجاوز الاحتياجات الفعلية للعمل ، وهذا يعني وجود طاقة فائضة لا تساهم في الانتاج ، اي ان حجم الانتاج القومي لا يتراجع عند سحبها من موقع عملها، تظهر في البلاد النامية في القطاع الزراعي ، ثم تحول هذا النوع من البطالة الى القطاع العام (رشيد و محسن، 272:2017)

البطالة الاختيارية : تشير البطالة الاختيارية إلى الحالة التي يتخلى العامل عن عمله او وظيفته بإرادته ، تعود لأسباب معينة. (الثعلبي ،2017 :8) رغبة الحصول على دخل اعلى مما يدفع في الفرص المتاحة ,ومحاولة البحث عن وظائف تناسب مع مؤهلات الافراد (القريشي ،186:2007) وهذا النوع من البطالة لا يدخل في حسابات عدد العاطلين عن العمل

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي وانواعه

1- مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي احد المواضيع المهمة التي اخذت حيزاً كبيراً التي يجب الاهتمام بها لضمان تحقيق الازدهار الاقتصادي ،وقد اعطت البلدان النامية اهتماماً بالغاً له مستفيدة من تجارب الدول المتقدمة لبلوغ أهدافها . من الاهداف الأساسية التي تسعى الحكومات لتحقيقها هو النمو الاقتصادي من أجل تحسين مستوى معيشة الافراد والمجتمعات، ويعتبر مؤشراً اساسياً يعكس مستويات الرخاء والرفاهية . وللنمو الاقتصادي تعاريف عديدة منها :(صايل وشهاب، 352:2023)

يعرف النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع في الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي من السلع والخدمات بما يحقق زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد الناتج عن قسمة الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان.(محمد، 114:2022) وعرفه الاقتصادي الاميركي (slimon -kuznets) بانه زيادة تدريجية وطويلة الامد في قدرات العرض لاقتصادات متعددة .لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان.(علي ,124:2025) وفقاً لفريدمان ،يتمثل النمو الاقتصادي في الزيادة او التوسع في الجهاز الانتاجي في مجالات معينة, مما يهدف تحقيق زيادة في القطاعات الاقتصادية بما يضمن تحقيق واستدامة عملية النمو الاقتصادي . (حيدر ،197:2024) ويعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة على المدى الطويل في معدل نصيب الفرد من الإنتاج الوطني الحقيقي(67: HALLER ،2012) في حين عرفه البنك الدولي على انه الزيادة السنوية في الناتج المحلي، التي تحسب من خلال القيمة المضافة التي يحققها المنتجون داخل الاقتصاد المحلي ، وبتعبير ادق يعرف النمو الاقتصادي بأنه

الزيادة في اجمالي الدخل القومي للدولة بما يشمله من تحسن في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (محمد ، 114_115:2022)

ومما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في إنتاج السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة مما يؤدي إلى ارتفاع دخل الأفراد وتحسن مستوى المعيشة.

2- انواع النمو الاقتصادي: يمكن التمييز بين عدة انواع من النمو الاقتصادي

النمو التلقائي : يتمثل هذا النوع من النمو من كونه يحدث بشكل تلقائي وينشأ من القوى الداخلية للاقتصاد القومي من دون الاعتماد على أسلوب التخطيط العلمي ، ويميز هذا النوع من كونه بطيئاً ويتحقق بشكل تدريجي وعلى فترات زمنية متلاحقة ، على الرغم من تعرضه في بعض الأوقات لتقلبات قصيرة الامد وهذا النوع قد اتبعته الدول الرأسمالية المتقدمة منذ زمن الثورة الصناعية ، ويتطلب هذا النوع مرونة عالية في السياقين الاجتماعي والثقافي الذي يتم فيه ، إذ تنطلق شرارة النمو بسرعة فائقة بين القطاعات المختلفة. (الفحل و الدوري،129:2022)

النمو العابر : ينشأ هذا النوع من النمو نتيجة لعوامل عارضة ومؤقتة وغالباً ما تكون ذات طبيعة خارجية ، إذ تزول بسرعة كبيرة وعندما تزول ينتهي معها النمو الذي انشأته في ذلك الاقتصاد ، بمعنى انها لا تتميز بالاستمرارية ، لأنه يحدث في بيئات ثقافية واجتماعية تفتقر الى المرونة ، وبالتالي يتم تعزيز ظاهرة النمو من دون تنمية والتي تعتبر شائعة في الكثير من الدول النامية .(نوري و عزيز، 479:2023)

النمو المخطط : يقصد به النمو الناتج عن عملية تخطيط استراتيجية شاملة تهدف إلى تطوير الموارد والقطاعات ضمن رؤية قومية متكاملة، وتلعب الحكومة دور مركزي ولكن بصورة اختيارية، يظهر هذا النوع في الدول الاشتراكية، يتميز بتنظيم الاقتصاد القومي بناء على خطط شاملة تحدد أهداف متكاملة واولويات معنية للتنمية . (لهمود 516:2023)

النمو الخانق : يشير إلى النمو الذي لا يؤدي إلى الزيادة في الحريات السياسية او تعميق في الممارسات الديمقراطية، إذ انتشر هذا النوع من النمو في الدول التي حققت تقدماً اقتصادياً ولكن انظمتها تتسم بالقمع وسلبت الحقوق السياسية فان ذلك يشير الى نموذج من التنمية غير المتوازنة مما قد يؤدي الى استقرار اقتصادي مؤقت .

النمو القياسي :يستفيد الطبقات الغنية والميسورون من هذا النوع من النمو في حين يعاني ملايين الافراد في المجتمع من مستويات عالية من الفقر ، بعبارة أخرى يؤدي هذا النوع عبئاً على الفئات الفقيرة في حين يعد مكسباً للأثرياء .(عبد الخضر و عواد واخرون، 432:2023)

وهناك من يقسم النمو الاقتصادي إلى نوعين(علي و عبيد ، 191:2020)

أ- النمو الموسع :يتمثل هذا النوع في أن زيادة الدخل تتساوى مع معدل نمو السكان.

ب- النمو المكثف: يتمثل هذا النوع في أن زيادة الدخل يفوق نمو السكان، بناء على ذلك أن الدخل الفردي ينتقل من النمو الاقتصادي الموسع إلى النمو الاقتصادي المكثف مما يشكل نقطة تحول كبيرة تحدث تغيرات كاملة في هيكل المجتمع.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات البطالة والنمو الاقتصادي في العراق

اولاً : تطور معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)

شهد العراق بعد عام 2003 اضطرابات كبيرة واسعة أثرت سلباً على مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبنى التحتية، وادت إلى تعطيل الإنتاج الكلي في القطاعات السلعية والخدمية وانخفاض مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، ساهم هذا التدهور في ترسيخ الاعتماد على القطاع النفطي. في ظل هذه الظروف، تحول القطاع العام إلى الملاذ الرئيس في تشغيل العمالة, ولكنه في الغالب استوعب أفراداً في وظائف محدودة أو منخفضة الإنتاجية، مما ساهم في انتشار البطالة، كما أن الزيادة في عدد السكان والقوى العاملة ادى إلى ضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل حقيقية. ولاتزال مشاركة المرأة في سوق العمل محدودة. الأمر الذي يؤدي إلى اختلال سوق العمل ويزيد من معدلات البطالة. تشير بيانات الجدول(1) إلى أن القوة العاملة في العراق ارتفعت بشكل مستمر خلال المدة(2004-2024) من أدنى مستوى لها(6595764)الف نسمة في عام 2004 حتى واصلت أعلى مستوى لها(12008181) الف نسمة في عام2024، إذ بلغ متوسط القوة العاملة في العراق خلال مدة الدراسة(9002472) الف نسمة، ويرجع تفسير هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين .الأول يتمثل في تغيير الهرم العمري للسكان، والثاني يتمثل في التحسن التدريجي لمشاركة المرأة في سوق العمل. رغم استمرار وجود فجوة واسعة لصالح الذكور. وهو ما يتطلب في خلق فرص عمل بوتيرة أسرع وذلك لتفادي تفاقم معدلات البطالة في العراق.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2024: 62-63) كما يلاحظ ارتفاعا ملحوظاً في أعداد العاطلين خلال مدة الدراسة، إذا ارتفع من أدنى مستوى له(573832) الف نسمة في عام 2004 حتى وصل إلى أعلى مستوى(1861268) الف نسمة في عام 2024 ، باستثناء عام 2006 حيث بلغ(578848) الف نسمة, ويعزى هذا الانخفاض الطفيف إلى قدرة سوق العمل على توظيف الدفعات السابقة من الخريجين، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أعداد العاملين في سوق العمل ليصبح أكبر من إعداد الخريجين . مما تسبب في انخفاض أعداد العاطلين في تلك السنة، اذ بلغ متوسط إعداد العاطلين في العراق(1059861) الف نسمة.(جبر و مزعل,2019 :270) أما اعداد المشتغلين شهدت زيادة ملحوظة ومستمرة خلال مدة الدراسة, ارتفعت من(6021933) الف نسمة عام 2004 حتى بلغ أعلى مستوى لها(10146913) الف نسمة في عام 2024 باستثناء الأعوام(2007-2017-2020) إذ شهدت انخفاضا طفيفاً عند الاعوام التالية بلغت (6271259),(8641018),(8659891) الف نسمة على التوالي ، وبلغ متوسط عدد المشتغلين في العراق (7942611) الف نسمة, يرجع سبب زيادة المشتغلين خلال مدة الدراسة إلى النمو الطبيعي في السكان والقوة العاملة. أما الانخفاض في بعض السنوات يبين أن السوق العمل العراقي يتأثر بالأزمات الأمنية والاقتصادية

والصحية كأزمة انتشار فايروس كورونا عام2020، أن الزيادة في إعداد المشتغلين لا تمثل بالضرورة تحسناً هيكلياً في الاقتصاد، وإنما تعكس تذبذباً مرتبطاً(بالاستقرار الأمني وانتهاء أزمة معينة وارتفاع أسعار النفط) التي تؤثر بشكل مباشر على فرص التوظيف. كما يلاحظ من الجدول(1)استقرار معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للأعوام 2004-2012 بحدود (8%) تقريباً، ويعود السبب في ذلك إلى بداية الإصلاحات الاقتصادية بعد تغيير النظام السياسي والاقتصادي في العراق، و نتيجة توظيف أعداد كبيرة في أجهزة الجيش والشرطة وقوى الأمن، اتجهت الدولة إلى الاعتماد على هذه القطاعات كخيار سريع لإعادة بناء المؤسسات الأمنية، الأمر الذي أدى إلى خلق العديد من الوظائف (عداي، 12:2023), بدأ ارتفاع معدل البطالة إلى(9.20%) عام 2013 ثم استمر الارتفاع خلال المدة 2014-2018 الى(10.60%),(13.50%) على التوالي، ويعزى هذا الارتفاع إلى تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلد، وبسبب احتلال داعش الإرهابي أدى إلى تدمير ثلث الأراضي العراقية والبنى التحتية مما تسبب في تعطيل الأنشطة الاقتصادية في المحافظات المتضررة وصاحبه نزوح واسع للسكان مما أدى فقدان الوظائف وتوقف المشاريع الاستثمارية والخدمية في المناطق المتضررة(صالح,186:2023), وواصلت معدلات البطالة بالارتفاع في الاعوام 2019-2020-2021 بلغ معدل البطالة (14.10%),(15.80%),(16.20%) على التوالي ، بسبب جائحة كورونا التي أسهمت في تعطيل سوق العمل العراقي بفعل إجراءات حظر التجوال وتجميد المشاريع المخطط لها مسبقاً وقد انعكست هذه التداعيات على معدلات البطالة .(الزهيري و محمد،320:2024) ثم عاودت الانخفاض بشكل طفيف في عام 2022 وبلغت(15.50%)، نتيجة المبادرات التي طرحها البنك المركزي العراقي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر التمويل والتدريب، الأمر الذي أدى إلى خلق فرص عمل جديدة وأسهم في تقليل نسبة البطالة .(مجيد، 2023 : 759) ,اما في العامين (2023-2024) انخفضت معدلات البطالة وبلغت,(15.40%),(15.50%) على التوالي, ، نتيجة عدم التوافق بين متطلبات التعليم واحتياجات سوق العمل والاعتماد على القطاع النفطي وتأثير التغيرات المناخية، إذ بلغ متوسط إجمالي البطالة(11.24285714)، وسجلت أدنى مستوى لها(8.00%) في عام 2012واعلى مستوى لها(16.20%) في عام 2021.

وترى الباحثة أن الارتفاع التدريجي في القوة العاملة أدى إلى اتساع حجم سوق العمل العراقي وأن الزيادة في عدد العاطلين عن العمل أعلى من زيادة عدد المشتغلين، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع إجمالي البطالة، وهذا يعكس ضعفاً هيكلياً في قدرة الاقتصاد العراقي على توفير فرص عمل.

جدول (1) تطوير معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)

السنوات	القوة العاملة (الف نسمة) (1)	عدد المشتغلين (الف نسمة) (2)	عدد العاطلين (الف نسمة) (3)	نسبة البطالة% (4)
2004	6595764	6021933	573832	8.70
2005	6816308	6230106	586203	8.60
2006	6891044	6312196	578848	8.40
2007	6861334	6271259	590075	8.60
2008	7012236	6416196	596040	8.50
2009	7285510	6673527	611983	8.40
2010	7529671	6904708	624963	8.30
2011	7794521	7155370	639151	8.20
2012	8145115	7493506	651609	8.00
2013	8762436	7956292	806144	9.20
2014	9317273	8329642	987631	10.60
2015	9638775	8597787	1040988	10.80
2016	9946993	8872718	1074275	10.80
2017	9932205	8641018	1291187	13.00
2018	10197561	8820890	1376671	13.50
2019	10439724	8967723	1472001	14.10
2020	10284906	8659891	1625015	15.80
2021	10581037	8866909	1714128	16.20
2022	11326035	9570500	1755535	15.50
2023	11685283	9885749	1799534	15.40
2024	12008181	10146913	1861268	15.50
متوسط	9002472	7942611	1059861	11.24285714

المصادر: أ- البنك الدولي ,مؤشرات التنمية العالمية , 2025. متاح على الموقع https://data.worldbank.org/country/iraq

ب- تم استخراج عدد العاطلين من قبل الباحثة استناداً الى المعادلة الآتية: (معدل البطالة/ القوة العاملة)*100

ج- تم استخراج عدد المشتغلين من قبل الباحثة اسناداً الى المعادلة الآتية: (القوة العاملة – عدد العاطلين)

ثانياً: تطور النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2004-2024)

يعد نمو الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المؤشرات الأساسية المستخدمة في تحليل وقياس النمو الاقتصادي ،إذ يعكس مدى تحسن مستوى الدخل الوطني، الذي يعبر عن مستوى الرفاهية للأفراد من خلال مؤشر معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل القيمة الفعلية من السلع والخدمات، إلى تحسن الأداء الاقتصادي ونموه، اما استقرار هذا الناتج فيدل على استقرار الاقتصاد، في حين تراجعه يعد مؤشراً على تباطؤ النمو وانخفاض القدرة الإنتاجية.(أحمد،222:2020) شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق تطوراً ملحوظاً للمدة (2004-2024)، إذ ارتفع من(36638.237) مليون دولاراً في عام 2004 إلى(277506.592) مليون دولار في عام 2024، وبلغ معدل النمو المركب لمدة الدراسة(10.7%)، وسجل اعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي(48.2%) وبقيمة (131622.851) مليون دولاراً في عام 2008وادنى معدل نمو(-27.0%)وبقيمة(163597.455) مليون دولاراً في عام2015 . وشهد عام 2009 انخفاضاً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق إلى(111659.989) مليون دولاراً وبمعدل نمو سالب بلغ(15.1-) ويرجع ذلك إلى تداعيات أزمة الرهن العقاري التي أدت إلى تراجع أسعار النفط دولياً، مما انعكس سلباً على أداء القطاع النفطي وامتد تأثيره ليشمل باقي القطاعات الاقتصادية.(زين العابدين و طه،229:2025) وانخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين(2014-2015) إذ بلغ(224185.737)،(163597.455)مليون دولار وبمعدلات نمو سالبة (4.4-%)،(27.0-%) على التوالي، ويرجع ذلك الانخفاض إلى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية فضلاً عن سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على محافظات العراق في المنطقة الغربية، مما أدى إلى شلل في النشاط الاقتصادي في تلك المحافظات، وتراجع الاستثمارات وتعطيل العديد من المشاريع وكذلك الانخفاض في أسعار النفط العالمية الذي انعكس بشكل مباشر على الإيرادات العامة للدولة، لكون الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل شبه الكامل على الصادرات النفطية.(خلوهن و صاحب،2025: 647) ثم عاود الناتج المحلي الإجمالي الانخفاض في عام 2020 وبمعدل نمو(21.9-%) و بقيمة (181228.165). ويرجع إلى جائحة كورونا التي شكلت أزمة مزدوجة ذات أبعاد اقتصادية وصحية أدت إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية والتجارة وتعطيل كامل للموانئ وانخفاض أسعار النفط العالمية وقد انعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي واثر بشكل واسع على الأداء الاقتصادي العراقي.(العاني،439:2022) اما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقط شهد تطوراً ملحوظاً خلال مدة الدراسة فقد ارتفع من(1328.917) الف دولاراً عام 2004 إلى أن وصل(6027.511)الف دولاراً عام 2024وبلغ(4668.20181)الف دولاراً كمتوسط لمدة الدراسة. وشهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً في عام 2009 إذا بلغ (3715.807) وبمعدل نمو سالب(18.2-) ويعود سبب في ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على صادرات وأسعار النفط في الأسواق العالمية مما انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي. أيضاً شهد

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات 2014-2016 انخفاضاً إذ بلغ(6133.673)،(4355.630)،(4302.716)، وبمعدلات نمو سالبة(7.7-)،(28.9-)،(1.2-) على التوالي،

جدول (2)الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد في العراق للمدة (2004-2024)

السنوات	GDP * (مليون دولار امريكي)	معدل نمو GDP %	السكان (الف نسمة)	متوسط نصيب الفرد (الف دولار امريكي)	معدل نمو متوسط نصيب الفرد %
2004	36638.237	-	27.57	1328.917	-
2005	50056.909	36.6	28.40	1762.567	32.6
2006	65158.797	30.2	28.61	2277.483	29.2
2007	88809.413	36.3	28.39	3128.193	37.3
2008	131622.851	48.2	28.97	4543.419	45.2
2009	111659.989	-15.1	30.05	3715.807	-18.2
2010	142814.70	27.9	31.04	4600.989	23.8
2011	185749.664	30.1	32.16	5775.798	25.5
2012	218032.153	17.4	33.65	6479.410	12.1
2013	234637.675	7.6	35.28	6650.728	2.6
2014	224185.737	-4.4	36.55	6133.673	-7.7
2015	163597.455	-27.0	37.56	4355.630	-28.9
2016	165482.472	1.12	38.46	4302.716	-1.2
2017	186273.706	12.6	39.33	4736.174	10.0
2018	225982.247	21.3	40.26	5613.071	18.5
2019	232065.436	2.7	41.19	5634.024	0.3
2020	181228.165	-21.9	42.11	4303.685	-23.6
2021	206269.054	13.8	43.07	4789.160	11.2
2022	262372.707	27.2	44.07	5953.545	24.3
2023	266802.597	1.7	45.07	5919.738	-0.5
2024	277506.592	4.0	46.04	6027.511	1.8
متوسط	174140.3122	%13.40631579	36.08714286	4668.20181	%9.7
معدل النمو المركب		%10.7			

المصادر: أ- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية ، المجموعة الاحصائية السنوية -2016,2019,2022-2023 2012-2013,2014.

ب- تم استخراج معدل النمو من قبل الباحثة بالاعتماد على الصيغة الآتية: سنة المقارنة- سنة الاساس / سنة الاساس*100.

ث- تم استخراج متوسط نصيب الفرد من قبل الباحثة بالاعتماد على الصيغة الاتية: الناتج المحلي الاجمالي / عدد السكان.

*تم تحويل المبالغ من الدينار العراقي الى الدولار الامريكي اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي باستخدام سعر الصرف الاساس كمتوسط سنوي وليس شهري لكل سنة من السنوات السابقة في هذا الجدول والجداول اللاحقة.

ويعود السبب في ذلك إلى تداعيات عصابات داعش الإرهابية، والانخفاض الأخير كان في العام 2020 إذ انخفض إلى(4303.685) و بمعدل نمو سالب(23.6-) بسبب الصدمة المزدوجة والمتمثلة بانخفاض أسعار النفط وانتشار فايروس كورونا.

المبحث الثالث: اختبار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في العراق للمدة(2004-2024)

نحاول الان اختبار قانون اوكن في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الفجوة وكالآتي :

اولاً: نموذج الفجوة GAP MODEL

ويأخذ نموذج الفجوة الصيغة الدالية الآتية: (نورية ومونية ،2021: 440)

$$\frac{GDPt-GDP*}{GDP*} = \delta\ (\ UNt - UN*)$$

حيث ان :

$$\text{فجوة الناتج} = \frac{GDPt - GDP*}{GDP*}$$

$$GDPt = \text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي}$$

$$GDP* = \text{الناتج المحلي الاجمالي المحتمل}$$

$$UNt - UN* = \text{فجوة البطالة}$$

$$UNt = \text{معدل البطالة الفعلي}$$

$$UN* = \text{معدل البطالة الطبيعي}$$

$\delta =$ معامل اوكن : مدى استجابة فجوة الناتج للتغيرات في فجوة البطالة

وفقا لهذا النموذج فان فجوة الناتج - (الفرق بين الناتج المحلي الحقيقي والمحتمل) والناتج المحتمل يمثل اقصى ناتج ممكن تحقيقه في حالة التوظيف الكامل الذي يناظر الحد الأدنى من البطالة والذي يعرف بمعدل البطالة الطبيعي - دالة سلبية في فجوة البطالة (الفرق بين معدل البطالة الفعلي والطبيعي) .عادة ما يكون الناتج الحقيقي اقل من الناتج المحتمل ، ومن ثم يكون معدل البطالة الفعلي اكبر من المعدل الطبيعي للبطالة ، ولذا تكون قيمة معامل اوكن (δ) التي تقيس العلاقة بين الفجوتين سالبة ,وتكمن الاستفادة من هذه المعادلة بانه يمكن عن طريقها معرفة الخسارة في الناتج الناجمة عن مستوى معين من البطالة .(قناوي ، 15،2023) كما تعني هذه العلاقة أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي يجب أن يكون مساوياً لمعدل نمو الناتج المحلي المحتمل للحفاظ على معدل ثابت للبطالة ، ومن ثم فان للحد من معدل البطالة يجب ان يكون الناتج المحلي الحقيقي اكبر من الناتج المحلي المحتمل ، ومن ثم تنجح الشركات في توليد العوائد الكافية لتوليد القوة العاملة الزائدة . (نجا ونصير ، 15،2021) ولغرض القياس الكمي يمكننا إعادة صياغة نموذج الفجوة في المعادلة الدالية الآتية

$$GDPGAP = \gamma - \delta(\ UNGAP) + £$$

يربط هذا النموذج بين فجوة الناتج ($GDPGAP$) ، وفجوة البطالة ($UNGAP$) بعلاقة سلبية ، فاذا كان معدل البطالة الفعلي اكبر من معدل البطالة الطبيعي (فجوة بطالة موجبة) سيؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الحقيقي عن مستوى الناتج المحتمل (فجوة ناتج سالبة) وبذلك انكماش الطلب الكلي والنمو الاقتصادي والتوظيف ، والعكس صحيح . ولتقدير نموذج الفجوة في العراق يتطلب منا تقدير الآتي :

1- تقدير فجوة الناتج GDP GAP

يمكن التعبير عن فجوة الناتج في المعادلة التالية :

$$GDPGAP = \frac{GDPt - GDP*}{GDP*} X\ 100$$

تعني فجوة الناتج GDPGAP الفرق بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي المحتمل / الناتج المحتمل، وتأخذ فجوة الناتج ثلاثة احتمالات : اما ان تكون فجوة موجبة اذ كان ($GDPt > GDP*$) او تكون فجوة سالبة اذا كان ($GDPt < GDP*$) او تكون الفجوة مساوية للصفر اذا كان ($GDPt = GDP*$) . يؤدي الاحتمال الأول إلى ارتفاع في الطلب الكلي وتحفيز النمو الاقتصادي والتوظيف ، وعلى العكس من ذلك يؤدي الاحتمال الثاني إلى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم تباطؤ في النمو الاقتصادي والتوظيف ، في حين يبقى النمو الاقتصادي والتوظيف ثابتا في الاحتمال الثالث . ولغرض تقدير فجوة الناتج ، يكون من الضروري تقدير الناتج المحتمل ، ومن الطرق شائعة الاستخدام لتقدير الناتج المحتمل تقنية Hodrick Prescott Filter, وتفترض

تقنية (H.P.F) بإن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDPt) تتكون من الاتجاه (µt) والنمط الدوري (Ct) وفق المعادلة الآتية:(السعدي ،111:2013)

$$GDPt = \mu t + Ct$$

وإن دالة الهدف تتخذ الصيغة الآتية :

$$\min_{\mu t} \left\{ \sum_{t=1}^{T} C_t^2 + \lambda \sum_{t=2}^{T-1} [\Delta 2\mu t + 1]2 \right\}$$

إن الأسلوب أعلاه يستخدم لتقدير السلسلة المهدة (µt) أي تقدير مسار الاتجاه للسلسلة الزمنية (GDPt) ، وذلك عن طريق تقليل مجموع مربعات النمط الدوري ($\sum Ct$) الذي يخضع لقيود مجموع مربعات النمط الثاني $\mu(\sum|\Delta 2\mu t|$ ، علما أن λ معلمة تستخدم لتحديد تقلب مكون الاتجاه . وباعتماد تقنية (H.P.F) فقد حصلنا على نتائج تقدير الناتج المحتمل المبينة في الجدول (3)والشكل البياني (1)

وبعد ذلك قمنا بتقدير فجوة الناتج في الاقتصاد العراقي وكما موضحة في الجدول(4) .

جدول(3): تقدير الناتج المحتمل في العراق باستخدام تقنية

Hodrick Prescott Filter للسنوات 2004-2024

(مليون دولار)

السنوات	GDP المحتمل
2004	64620.8
2005	73637.2
2006	82708.4
2007	91857.5
2008	101026.5
2009	101026.5
2010	119070.2
2011	127734.0
2012	135938.1
2013	143445.0
2014	150052.3
2015	155623.7
2016	160028.9
2017	163124.2
2018	164921.6

165525.3	2019
165159.6	2020
164260.5	2021
163254.1	2022
162283.7	2023
161326.5	2024

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد برنامج E-Viws13

شكل (1): تقدير الناتج المحتمل باستخدام تقنية (H.P.F) في العراق للسنوات 2004-2024

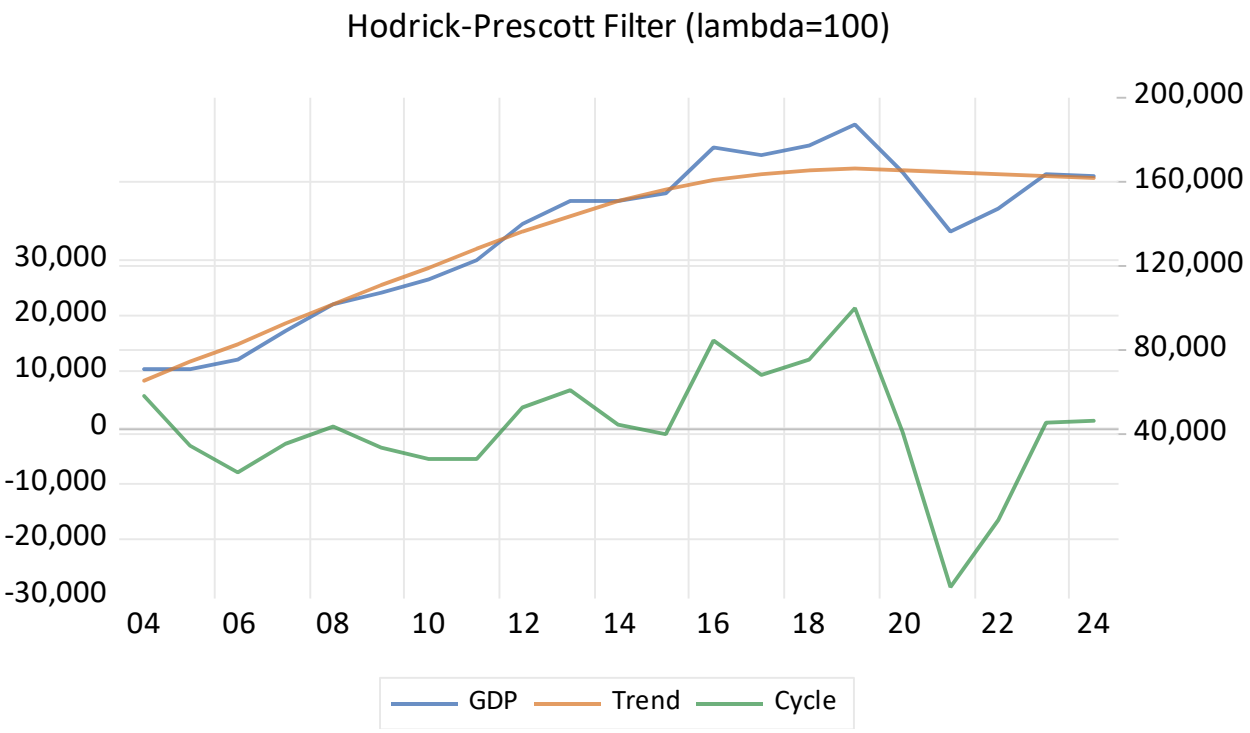

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد برنامج E-Viws13

جدول(4): تقدير فجوة الناتج في العراق للسنوات (2004-2024)

السنوات	الناتج المحلي الحقيقي (GDPt)	الناتج المحتمل (GDP*)	الفرق بين الحقيقي والمحتمل (GDPt – GDP*)	فجوة الناتج GAP=(GDPt-GDP*)/ GDP*
2004	70093.0	64620.8	5472.2	8.46
2005	70491.0	73637.2	-3146.2	-4.27
2006	74567.1	82708.4	-8141.3	-9.84
2007	88809.4	91857.5	-3048.1	-3.31

2008	101111.9	101026.5	85.4	0.08
2009	106583.6	101026.5	5557.1	5.50
2010	113407.7	119070.2	-5662.5	-4.75
2011	121965.9	127734.0	-5768.1	-4.51
2012	139440.4	135938.1	3502.3	2.57
2013	150077.3	143445.0	66332.3	4.62
2014	150632.5	150052.3	580.2	0.38
2015	154299.4	155623.7	-1324.3	-0.85
2016	175573.2	160028.9	15544.3	9.71
2017	172378.2	163124.2	9254	5.67
2018	176918.4	164921.6	11996.8	7.27
2019	186673.3	165525.3	21148	12.77
2020	164203.8	165159.6	-955.8	-0.57
2021	135956.5	164260.5	-28304	-17.23
2022	146660.0	163254.1	-16594.1	-10.16
2023	163233.4	162283.7	949.7	0.58
2024	162649.9	161326.5	1323.4	0.82
متوسط	134558.3762	134124.981	3276.252381	0.14

المصدر :

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (2004-2024) بغداد.

- الناتج المحتمل اعتماداً على جدول(3)

- الفرق بين الناتج الحقيقي والناتج المحتمل وفجوة الناتج احتسبت من قبل الباحثة

يلاحظ من الجدول أعلاه أن فجوة الناتج متذبذبة ومتقلبة بين السالب والموجب ، إذ بلغت اعلى مستوى لها (8.46) في عام 2004 وادنى مستوى لها (17.23-) في العام 2021 ، وربما يعود السبب في ذلك إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي واعتماده المفرط على الإيرادات النفطية التي تشهد تقلبا بسبب تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية . ويوضح الشكل أدناه الناتج المحلي الحقيقي والمحتمل وفجوة الناتج في الاقتصاد العراقي للمدة2004-2024

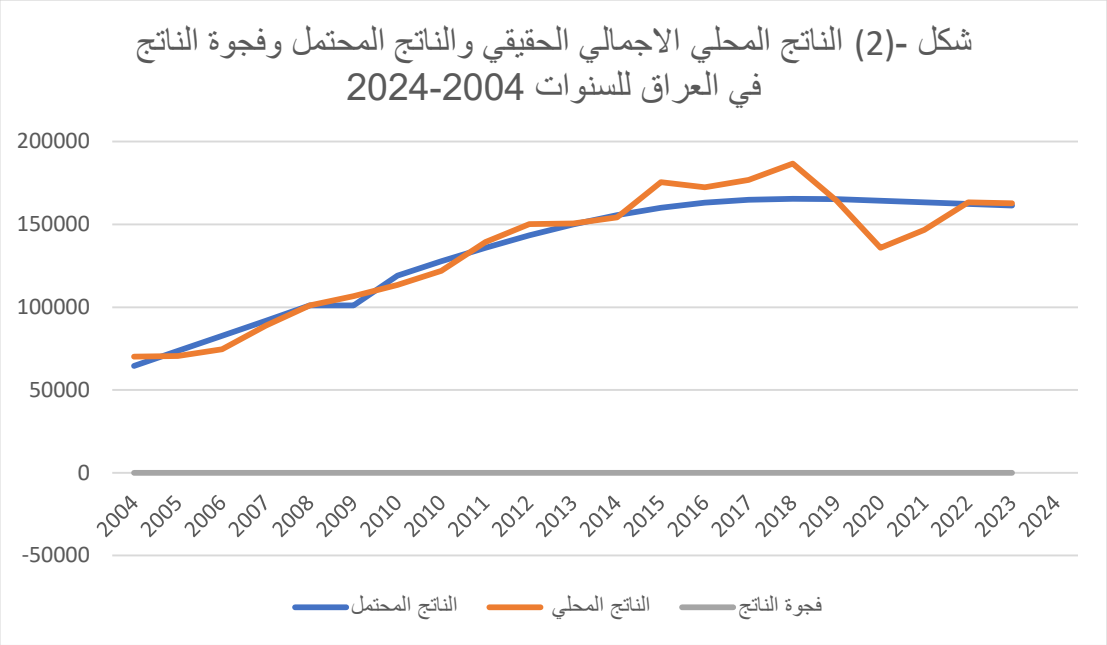

المصدر : الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول.

2-تقدير فجوة البطالة Employment GAP

فجوة البطالة عبارة عن الفرق بين معدل البطالة الفعلي UNt ومعدل البطالة الطبيعي *UN ، ويمكن التعبير عنها في المعادلة الآتية:

$$Employment\ GAP = UNt - UN*$$

فاذا كانت (UNt >UN*) يعني ارتفاع معدل البطالة اكثر من المعدل الطبيعي ، ويؤدي إلى حدوث خسارة في فجوة الناتج ، اما اذا كانت (UNt <UN*) يعني انخفاض معدل البطالة ادنى من المعدل الطبيعي ، ويؤدي إلى حدوث فجوة ناتج موجبة . والأمر المهم هنا لتقدير فجوة البطالة ، يتمثل بتقدير معدل البطالة الطبيعي ، ويوجد ثلاث طرائق لتقدير معدل البطالة الطبيعي هما: (نجا ونصير ، 41،2021)

أ-يمكن تقدير معدل البطالة الطبيعي من علاقة منحنى فيلبس المطور (الموسع) تلك التي تربط بين معدل التضخم والبطالة كما في المعادلة التالية :

$$INFt - INFt - 1 = \pi + \omega UN + \varepsilon$$

$$\Delta INF = \pi - \omega UN + \varepsilon$$

تعبر هذه المعادلة عن منحنى فيلبس المطور او الموسع الذي يربط بين معدل البطالة غير المسرع للتضخم ، حيث عندما يكون معدل البطالة مستقر ومنخفض لا يكون هناك ارتفاع في معدل التضخم ، وبما ان معدل

البطالة الطبيعي هو عبارة عن معدل البطالة الفعلي عند استقرار او عدم ارتفاع معدلات التضخم ، أي عندما يكون ($\Delta INF = 0$) . وعليه فان معدل البطالة الطبيعي :

$$UN* = -\frac{\pi}{\omega}$$

ب- يمكن تقدير معدل البطالة الطبيعي بطريقة أخرى من معدله الفعليUN الذي يكون كمتغير تابع ومعدل نمو الناتج المحلي الإجماليGDP كمتغير مستقل . ويمكن التعبير عنها كما في المعادلة الآتية :

$$UN = \rho - \varphi\, GDP + \varepsilon$$

إذ إن φ : تمثل معدل البطالة الطبيعي عندما يكون نمو GDP مساويا للصفر

جـ- إن معظم الدراسات التطبيقية والأكاديمية تعتمد النظرية الكينزية التي حددت نسبة الاستخدام الكامل (96%) مما يعني ان معدل البطالة الطبيعي(4%) .

تعد الطريقة الأولى (منحنى فيلبس) اكثر دقة لتقدير معدل البطالة الطبيعي، ولذلك سيتم اعتمادها ومقاربة النتيجة مع النسبة الكينزية (4%) . وفيما يلي معادلة منحنى فيلبس المقدرة بطريقة المربعات الصغرى OLS نصف اللوغارتمية:

$$INF = 80.89971 - 30.06343LNUN$$

t-Statistic 11.10104 -9.896704

Prob. 0.00000 0.00000

R2=0.278621 Prob.(F-Statistic)=0.00000

استنادا إلى المعادلة أعلاه يمكن تقدير معدل البطالة الطبيعي كالآتي :

$$UN* = \frac{80.9971}{-30.06343} = -2.69$$

يعني أن معدل البطالة الطبيعي في العراق تقريباً (3%) وهي قريبة من النسبة الكينزية المقدرة بـ(4%) عند حالة الاستخدام الكامل . والان بإمكاننا تقدير فجوة البطالة بعد تقدير معدل البطالة الطبيعي بـ(2.69%) وكما موضحة في الجدول ادناه:

الجدول(5) فجوة البطالة في العراق للسنوات (2004-2024)

السنوات	معدل البطالة الفعلي UNt	معدل البطالة الطبيعي	فجوة البطالة – UNt
2004	8.70	2.69	6.01
2005	8.60	2.69	5.91
2006	8.40	2.69	5.71
2007	8.60	2.69	6.91
2008	8.50	2.69	5.81
2009	8.40	2.69	5.71
2010	8.30	2.69	5.61
2011	8.20	2.69	5.51
2012	8.00	2.69	5.31
2013	9.20	2.69	6.51
2014	10.60	2.69	7.91
2015	10.80	2.69	8.11
2016	10.80	2.69	8.11
2017	13.00	2.69	10.31
2018	13.50	2.69	10.81
2019	14.10	2.69	11.41
2020	15.80	2.69	13.11
2021	16.20	2.69	13.51
2022	15.50	2.69	12.81
2023	15.40	2.69	12.71
2024	15.50	2.69	12.81
متوسط المدة(-2024	11.24	2.69	8.60

المصدر:- معدل البطالة الفعلي اعتمادا على الجدول(1)

- معدل البطالة الطبيعي وفجوة البطالة قدرت من قبل الباحثة

يلاحظ من الجدول أعلاه أن فجوة البطالة موجبة مما يعني أن معدل البطالة الفعلي اكبر من المعدل الطبيعي للبطالة خلال سنوات الدراسة ، مما يفسر فجوة الناتج السالبة في معظم سنوات الدراسة كما واضحنا ذلك انفا .والشكل (3) يوضح معدل البطالة الفعلي والطبيعي وفجوة البطالة في الاقتصاد العراقي .

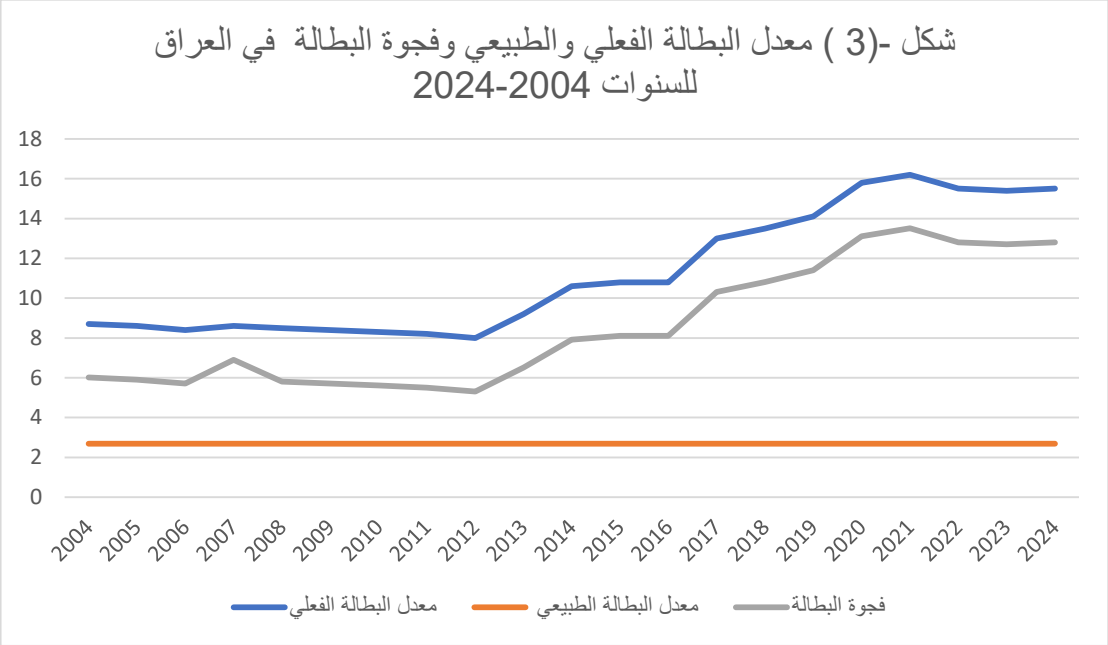

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على جدول(5)

3-تقدير نموذج الفجوة

بعد أن قدرنا كل من فجوة الناتج وفجوة البطالة ، بإمكاننا الآن تقدير نموذج الفجوة وكالآتي :

$$GDPGAP = \gamma - \delta(UNGAP) + £$$

لأغراض القياس الكمي قمنا بتحويل البيانات من سنوية إلى شهرية تغطي المدة الممتدة من الشهر الأول لعام 2004 وحتى الشهر الثاني عشر من العام 2024 ، وبذلك اصبح عدد المشاهدات (252) مشاهدة .

- اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test

الخطوة الأولى تتمثل باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الفجوة والمتمثلة بفجوة الناتج كمتغير تابع وفجوة البطالة كمتغير مستقل ، باستخدام اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيلبس- بيرون وبمستوى معنوية 5% فقط باعتباره مستوى مقبول احصائيا . وكما مبين في الجدولين ادناه :

- ان سلسلة متغير فجوة الناتج GDPGAP تستقر في الفرق الأول وفقا لاختبار ADF او اختبار PP أي انها متكاملة من الرتبة I(1)
- ان سلسلة متغير فجوة البطالة UNGAP تستقر في الفرق الأول وفقا لاختبار ADF او اختبار PP أي انها متكاملة من الرتبة I(1)

جدول (6)اختبار ديكي فولر المطور

السلاسل الزمنية	مستوى المعنوية 5%	اختبار (ADF)						الرتبة
		Level			1st difference			
		ثابت	ثابت واتجاه	بدون	ثابت	ثابت واتجاه	بدون	
GDP GAP	Test Critical value	-2.872	-3.427	-1.942	-2.872	-3.427	-1.942	I(1)
test- statistic		-2.655	-2.002	-1.586	-15.942	-15.944	-15.779	
Prob.		0.083	0.596	0.972	0.000	0.000	0.000	
UN GAP	Test Critical value	-2.872	-3.427	-1.942	-2.872	-3.427	-1.942	I(1)
test- statistic		-0.171	-1.546	-1.273	-15.812	-15.842	-15.997	
Prob.		0.938	0.811	0.186	0.000	0.000	0.000	

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج e-views13

جدول(7) اختبار فيلبس - بيرون (P-P)

السلاسل الزمنية	مستوى المعنوية 5%	اختبار (PP)						الرتبة
		Level			1st difference			
		ثابت	ثابت واتجاه	بدون	ثابت	ثابت واتجاه	بدون	
GDP GAP	Test Critical value	-2.873	-3.427	-1.942	-2.872	-3.427	-1.942	I(1)
test- statistic		-2.731	-2.717	-2.740	-15.750	-15.731	-15.779	
Prob.		0.070	0.230	0.006	0.000	0.000	0.000	
UN GAP	Test Critical value	-2.872	-3.427	-1.942	2.872	-3.427	-1.942	

test- statistic	-0.157	-1.999	-1.626	-15.943	-15.946	-15.779	1(1)
Prob.	0.940	0.598	0.974	0.000	0.000	0.000	

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج e-views13

- تقدير نموذج الفجوة

باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ، حصلنا على نتائج التقدير للمعادلة اللوغاريتمية الآتية :

$$LnGDPGAP = 0.041564 - 3.728495LnNUGAP + \mu$$

t-statistic 1.177111 -3.529813

Prob. 0.2412 0.0006

Prob.(F-Statistic) = 0.000567 D -W = 2.080

تشير معادلة التقدير أن فجوة الناتج ترتبط بعلاقة سلبية مع فجوة البطالة ، وأن معامل اوكن يبلغ (3.72-) ، بمعنى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 1% يؤدي إلى انخفاض البطالة بمقدار (3.72) . كما يلاحظ أن معلمة معامل اوكن معنوية إذ إن احتمالية المعلمة اقل من 5% ، وأن جودة النموذج جيدة كما يظهر من القيمة الاحتمالية لاختبار F-Statistics , وأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي كما يشير دربن – واتسون .

الاستنتاجات

من خلال ما تم عرضه يمكن تلخيص الاستنتاجات الآتية:

1- تنشأ البطالة أساساً نتيجة الاختلالات الهيكلية والدورية في الاقتصاد، ويعد النمو الاقتصادي المستدام أحد أهم العوامل القادرة على تقليص معدلات البطالة من خلال توسع فرص العمل وتحقيق استقرار سوق العمل.

3- يظهر التحليل الوصفي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث وجود تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي ، إذ تأثر الاقتصاد العراقي بصورة ملحوظة بالتقلبات السياسية والأمنية، فضلاً عن اعتماده المفرط على القطاع النفطي الذي يجعله عرضة لصدمات أسعار النفط العالمية، وقد ارتبط هذا التذبذب بارتفاع مستمر في معدلات البطالة، مما يعكس محدودية قدرة القطاعات الاقتصادية في خلق فرص عمل حقيقية، كما أن عدم استقرار المناخ الاقتصادي وتراجع مساهمة القطاع الخاص أثر في مرونة وكفاءة سوق العمل، مما أدى إلى تبعات واضحة تمثل في تراجع النمو في القطاعات غير النفطية وارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة.

-4- ان معدل البطالة الفعلي في العراق (11.24%) اكبر من معدل البطالة الطبيعي (2.69%) مما ادى الى اتساع فجوة البطالة الى (8.60%) كمتوسط لمدة الدراسة 2004-2024

5- قدر معامل اوكن ب(3.72-) وهي قريبة من النسبة التي حددها قانون اوكن ب(1:3)

6- تؤكد النتائج صحة قانون اوكن من خلال اختبار نموذج الفجوة في العراق وبذلك تم اثبات فرضية الدراسة وحل مشكلتها.

التوصيات

بناء على ما تقدم يمكن اقتراح بعض التوصيات التي تراها الباحثة بأنها ضرورية ومهمة كالآتي:

1- ضرورة تبني سياسات اقتصادية طويلة الأمد تركز على تنويع مصادر الدخل لتأثير تقلبات النفط، مما يعزز تحقيق نمو اقتصادي مستدام قادر على خلق فرص عمل.

2- من الضروري إعادة تقدير قانون OKUN بشكل دوري في العراق لتقييم أثر التغيرات والسياسات الاقتصادية على طبيعة هذه العلاقة.

3- ضرورة تعزيز الاستقرار الاقتصادي والأمني في العراق باعتباره الركيزة الأساسية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحسين بيئة الأعمال ودعم النشاط الاقتصادي. وذلك يتطلب تحسين البنية التحتية، وتطوير التشريعات الاقتصادية، وتبسيط الإجراءات الحكومية، وتقوية المؤسسات المالية، كما يوصى بتهيئة بيئة استثمارية محفزة للقطاع الخاص تمكنه من المساهمة الفاعلة في خلق فرص العمل، إلى جانب تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، بما يعزز النمو الحقيقي المستدام ويحد من البطالة على المدى الطويل.

4- ضرورة تبني سياسات تشغيل فعالة تركز على القطاعات الإنتاجية ذات القدرة الاستيعابية المرتفعة للعمالة، كالزراعة ،والصناعة ،والخدمات، ويوصى كذلك بتسهيل دخول الاستثمارات وتطوير مهارات القوى العاملة. لضمان قدرة هذه القطاعات على خلق فرص العمل وتقوية العلاقة بين النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة.

5- ضرورة تطوير برامج التدريب والتأهيل المهني في العراق لتكون أكثر توافقاً مع احتياجات سوق العمل. وتعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص لرفع كفاءة القوى العاملة وتحسين قدرتها على الاستجابة للفرص التي يخلقها النمو الاقتصادي.

6- ضرورة تعزيز دوري القطاع الخاص في العراق من خلال تهيئة بيئة أعمال مستقرة وجاذبة للاستثمار وتسهيل إجراءات تأسيس المشاريع، وذلك لرفع قدرة هذا القطاع على توليد فرص عمل جديدة.

المصادر

1- أحمد، محسن إبراهيم. (2020). تحليل الهيكل القطاعي من للناتج المحل الإجمالي في العراق للمدة(2006-2018)، المجلة العلمية لجامعة جيهان-السليمانية، المجلد4، العدد4.

2- البنك الدولي.(2025). مؤشرات التنمية العالمية – بيانات السكان والبطالة في السعودية (2004-2024). تم الاسترجاع من:https://data.worldbank.org/country/saudi-arabia

3-الثعلبي، ساهرة حسين زين.(2017). اختبار أفضل نموذج لقياس اثر التغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في اقتصاد مملكة البحرين للمدة (1991-2013)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 31 .

4-جبر، حيدر علي و مزعل، عبد الأمير كاسب.(2019) التوزيع الحجمي للمتخرجين والمشتغلين والعاطلين عن العمل من خريجي الكليات والمعاهد في محافظة البصرة المدة2003-2017 ، مجلة الخليج العربي، المجلد47، العدد3-4.

5-حسين ، عبد الامير ناصر و الشرع ، كاظم حسن .(2020). البطالة في العراق الاثار والمعالجات (دراسة تحليلية)، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 9،العدد 35 .

6-حيدر ، سردار محمد.(2024). عجز الموازنة الحكومية واثرها في معدل النمو الاقتصادي في الدول المثقلة بالديون الخارجية للمدة (1990_2020): المكسيك انوذجاً ، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد6,العدد1. جامعة الموصل.

7-رشيد، مصطفى كامل و محسن ، منتهى زهير .(2017) .قياس مستوى البطالة في العراق باستخدام جدول المستخدم لعام 2010، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد23 ،العدد 96.

8- رشيدة، بوفيرة و السعيد ، بن لخضر.(2015). قياس أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر1990-2019، رسالة ماجستير، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف المسلية.

9-الزهيري، دعاء مكي و محمد، شيماء فاضل.(2024). قياس محدد ات البطالة في العراق للمدة (2004-2021) باستخدام نموذج VAR، مجلة الكوت الاقتصادية والإدارية، المجلد16، العدد50. جامعة واسط.

10-السعدي ، منتهى زهير محسن . (2013). تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن) ,رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية .

11-الشمري ، حسين عباس و على الله ، عبد الجاسم عباس،(2014). اثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة (1990-2011)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 16، العدد 3.

12-صاحب، ميامي صلال و خلوهن، باسم أحمد.(2025). أثر المزاحمة الاستثمارية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004--2022)، مجلة الغوي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد2. جامعة الكوفة.

13-صالح، أحمد نجيب.(2023). تحليل دور حاضنات الأعمال في الحد من مشكلة البطالة في العراق للمدة (2021-2011) مع تقديم رؤية استراتيجية باستخدام التحليل البيئي swot ، مجلة اقتصاديات الأعمال، المجلد4، العدد5، رئاسة جامعة الفلوجة.

14-صايل ، علي نبع و شهاب ، مهى خالد.(2023)،تحليل العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004_2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال ، المجلد5,العدد6.

15-صندوق النقد العربي.(2024). التقرير الاقتصادي العربي الموحد2024، العدد44.

16-طه، زياد عز الدين و زين العابدين، كبرى سليمان.(2025). قياس وتحليل أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2004-2022)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد21، العدد2. جامعة تكريت.

17-العاني، قاسم عبد الستار عبد الرحمن.(2022). أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة2004-2022 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد18، العدد59. جامعة الأنبار.

18-عبد الخضر ، نغم حميد وعواد ، خالد روكان و خزام ، رباب ناظم .(2023). تحليل العلاقة بين الاستثمار في راس المال البشري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004_2020) ، مجلة اقتصاديات العمل ,المجلد5 ،العدد3.

19-عبد الستار ،عمر عبد الخالق و النعيمي ،منتهى احمد محمد.(2019). تأثير التنمية السياحية في مواجهة نسبة البطالة في العراق للمدة من(1985-2015) ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ,العدد 60

20-عداي ، نور شدهان .(2023). دور القطاع الخاص في الحد من البطالة بالاقتصاد العراقي، المشارك في كتاب وقائع المؤتمر العلمي (الإصلاح برؤية علمية أكاديمية)، المجلد1، العدد1

21-علي ، أنس علي صالح،(2022).اهمية منحى فيليبس في دراسة البطال, مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , المجلد 30, العدد.

22-علي ، رحمن حسن و عبيد، مروان شاكر .(2020). تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2017_2020، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد35 ، جامعة واسط.

23-علي، فراس حسين.(2025) أثرٍ الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، الندرة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية، العدد8، جامعة كربلاء.

24-الفحل ، خضر جاسم محمد و الدوري ، قتيبة ماهر محمد .(2022). قياس اثر تطور النمو الاقتصادي وانعكاسه على انبعاث الغازات الدفيئة في عينة من بلدان متقدمة مختارة للمدة(2000_2020)، مجلة اقتصاديات العمال ,المجلد3.، العدد6.

25-القريشي، مدحت محمد. (2007). اقتصاديات العمل ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر. عمان.

26-قناوي ، عزت ملوك . (2023) . تحليل الأثر المتبادل للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في مصر ، مجلة البحوث الإدارية ، المجلد (41) ، العدد (2) .

27-لهمود ، فكري احمد.(2023). تحليل اثار الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010_2020)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ,المجلد19، العدد1 . جامعة تكريت.

28-مجيد، نغم محمود.(2023). أثر مبادرات البنك المركزي العراقي في تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتقليل من البطالة في العراق للفترة (2015-2022)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد19، العدد61.

29-محمد ، عثمان عواد .(2022).تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والقطاع الصناعي في العراق للمدة (2003_2017)،مجلة اقتصاديات الاعمال ,المجلد 2،العدد1،جامعة تكريت .

30-معروف ، هوشيار .(2005). تحليل الاقصاد الكلي ، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

31-المياحي , مروة محمد عودة.(2024). اثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة -2022 2010,مجلة كلية الكوت الجامعة, عدد خاص- المؤتمر العلمي السابع للعلوم الادارية والاقتصادية. العراق.

32-موسى، فاطمة تركي نعمة.(2015). قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة(1990-2013)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد.

33-نجا، علي عبد الوهاب و نصير، شيرين،(2021)، مدى تحقق قانون أوكن في الاقتصاد المصري خلال الفترة(-2019 1990) دراسة تحليلية قياسية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية، المجلد6، العدد11.

34-النجار, وسام عبد الفتاح سليمان.(2024).أثر النمو الديموغرافي على معدلات البطالة في مصر دراسة تحليلية للفترة(1990-2022), المجلة العلمية التجارة والتمويل, المجلد44, العدد1.مصر.

35-نوري، اسراء موفق و عزيز ، خليل اسماعيل .(2023).تحليل واقع الائتمان المصرفي ودوره في تطوير النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004_2021)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد19، العدد2 .جامعة تكريت.

36-نورية ، قادري ومونية, ركراك . (2021) . علاقة النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر وفق قانون اوكن غوردن دراسة قياسية خلال الفترة 1986 – 2018 , مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد (8)، العدد (2).

37-وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للاحصاء, المجموعة الاحصائية السنوية, للسنوات (2004-2022).العراق.

Source:

1-Haller,Alina- Petronela .(2012) .Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge Economy Transdisciplinarity Cognition, Vol 15